دعت أمريكا وفرنسا إلى عدم التدخل في قضية احتجاز الناقلة الكورية الجنوبية

إيران ترفع سقف التصعيد: «مناورات صاروخية كبرى» في بحر عُمان اليوم

طهران – "وكالات": في إطار رفع سقف التصعيد ضد الولايات المتحدة التي أعادت تحليق قاذفاتها في المنطقة، أعلن الجيش الإيراني، أمس، أنه سيجري "مناورات صاروخية كبرى" في بحر عُمان، اليوم الثلاثاء.

وفيما يرى محللون أن التصعيد الايراني يأتي تمهيدا لمفاوضات محتملة مع إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، أكد أعضاء في الإدارة المقبلة من بينهم جيك سوليفان مستشار بايدن للأمن القومي المقبل، أن ملف برنامج صواريخ إيران تستبق أية مفاوضات محتملة حول الاتفاق النووي.

وأفاد التلفزيون الإيراني بأن المناورات ستستمر يومين في بحر عمان، انطلاقا من منطقة "كنارك" بمحافظة بلوشستان، جنوب شرق إيران، وسيتم فيها استخدام بارجتي "مكران" و"زرة"، اللتين تحملان منصات لإطلاق الصواريخ".

وكان الجيش الإيراني قد أجرى الأسبوع الماضي، مناورات للطائرات المسيرة في محافظة سمنان، شمال شرق البلاد، بمشاركة مئات الطائرات التابعة للقوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي للجيش.

وتعد الاختبارات الباليستية وتطوير برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، إلى جانب البرنامج النووي، من الأسباب الرئيسية التي دفعت الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو 2018.

وكان الحرس الثوري قد أعلن عن تدشين قاعدة سرية للصواريخ في ساحل الخليج العربي دون أن يكشف عن موقعها.

وقال قائد الحرس الثوري حسين سلامي، الذي افتتح القاعدة المذكورة يوم الجمعة الماضي، إن "هذه القاعدة إحدى منشآتنا التي تضم صواريخ استراتيجية تابعة للقوات البحرية إضافة إلى منصات إطلاق".

وتصاعد التوتر بين طهران وواشنطن بالتزامن مع الذكرى السنوية لاغتيال قاسم سليماني، القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في 3 يناير ، حيث هدد أمير علي حاجي زاده، قائد سلاح الجو في الحرس الثوري باستهداف دول الخليج العربية، في حال حدوث مواجهة مع الولايات المتحدة، قائلا إنه "إذا اندلعت الحرب، فلا فرق بين القواعد الأميركية والدولة المستضيفة لها".

قال حاجي زادة إن "المفاوضات حول قدراتنا الصاروخية خط أحمر"، مضيفا أن "مدى صواريخ إيران ستتجاوز 2000 كيلومتر".

وردا على التهديدات الإيرانية حلقت قاذفات أميركية "بي 52" لحوالي ثلاثة أسابيع مضت في سماء الخليج العربي، كما تم إرسال غواصة نووية أميركية للمنطقة.

من جانب أخر شددت إيران أمس على ضرورة عدم تسييس مسألة احتجازها لناقلة النفط الكورية الجنوبية، داعية الولايات المتحدة وفرنسا إلى عدم التدخل في هذه القضية.

وأعلن الحرس الثوري في الرابع من يناير، أن بحريته أوقفت الناقلة "هانكوك تشيمي" لمخالفتها "القوانين البيئية البحرية".

إيران تختبر صواريخ خلال مناورات عسكرية في الخليج

وطالبت سيول بالإفراج سريعا عن السفينة وأفراد طاقمها العشرين. ووصل نائب وزيرة خارجيتها تشوي جونغ-كون الأحد إلى طهران، في زيارة كانت مقررة سابقا، سيبحث خلالها مسألة الناقلة، إضافة إلى مطالبة طهران لسيول بالسماح لها باستخدام أرصدة إيرانية.

وأوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده في مؤتمر صحافي "قلنا مرارا للأطراف التي تدخلت، أكانت الولايات المتحدة أم فرنسا، إن المسألة لا تعنيهم على الإطلاق، ولا يساهمون في حل هذه المشكلة الفنية بحال قاموا بتسييسها". وأضاف "تم إبلاغ الوفد الكوري الجنوبي بذلك".

ودعت واشنطن وباريس إلى الإفراج عن الناقلة بشكل "فوري". ودانت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان توقيف الناقلة، معتبرة أن "هذا الحادث يغذّي التوترات في المنطقة".

من جهته، اعتبر متحدث باسم الخارجية الأميركية أن الاحتجاز "محاولة واضحة لابتزاز المجتمع الدولي بهدف تخفيف ضغط العقوبات" التي أعادت واشنطن فرضها على طهران اعتبارا من عام 2018، بعد قرار الرئيس دونالد ترمب سحب بلاده بشكل أحادي من الاتفاق المبرم بين إيران والقوى الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني.

وأشارت وكالة "يونهاب" الكورية الجنوبية أمس الأول إلى أن تشوي سيفاوض من أجل "الإفراج المبكر عن ناقلة النفط وطاقمها الذين احتجزتهم السلطات الإيرانية الأسبوع الماضي".

والتقى الدبلوماسي الكوري الجنوبي الأحد نظيره الإيراني عباس عراقجي، على أن يلتقي اليوم وزير الخارجية محمد جواد ظريف، وفق ما أفاد خطيب زاده.

وأوضح خطيب زاده أمس أن الوفد الكوري الجنوبي طرح "أسئلة عن المشاكل الفنية المرتبطة بالسفينة، والتي قمنا بالإجابة عليها".

وبعد أيام من توقيف الناقلة، اتهمت إيران كوريا الجنوبية باحتجاز أرصدة بقيمة سبعة مليارات دولار "رهينة" لديها، وعدم السماح باستخدامها في ظل العقوبات المفروضة من واشنطن.وكانت إيران من أبرز موردي النفط إلى كوريا الجنوبية، أحد أقرب حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا. لكن سيول توقفت عن شراء هذا النفط بعدما أعادت واشنطن فرض العقوبات.

يشار إلى أن الحرس الثوري الإيراني كان أعلن، في بيان، احتجاز ناقلة النفط الكورية الجنوبية "هانكوك تشيمي"، بحجة "مخالفتها المتكررة للقوانين البيئية البحرية"، مشيرا إلى أنه كان على متنها 7200 طن من "المواد الكيميائية النفطية".

طهران: طلبنا من الإنتربول تسليم 4 متهمين باغتيال فخري زاده

أعلن المتحدث باسم الشرطة الإيرانية، مهدي حاجيان، أن طهران طلبت من الشرطة الدولية «الانتربول» إصدار نشرة حمراء ضد 4 أشخاص متهمين باغتيال حسن فخري زاده، مسؤول برنامج التسلح النووي الإيراني، في 27 نوفمبر الماضي.

ولم يذكر حاجيان هوية هؤلاء الاشخاص وفي اي بلد يقيمون، لكن مسؤولين إيرانيين أعلنوا في وقت سابق تحديد هوية المتهمين واعتقالهم.

وتناقضت أنباء الاعتقالات مع ما أعلنه بعض المسؤولين الآخرين حول اغتيال فخري زاده تم بسلاح أوتوماتيكي بمساعدة الذكاء الاصطناعي، دون أن يكون هناك أحد في مكان الحادث.

وكان حسين أمير عبد اللهيان، مساعد الشؤون الدولية لرئيس البرلمان الإيراني، قال إنه تم «التعرف على بعض منفذي الاغتيال واعتقالهم».

وبحسب تقارير إعلامية داخل إيران ، فإن الشخص الذي استخدمت شاحنته من طراز نيسان خلال عملية الاغتيال قد غادر البلاد قبل أيام قليلة من الحادث.

وتشير تصريحات المتحدث باسم الشرطة الإيرانية الى أن مسؤولي الحكومة يعتقدون أن أربعة من منفذي الاغتيال قد غادروا البلاد.

وكانت وكالة أنباء «هرانا»، التابعة لجمعية ناشطي حقوق الإنسان الإيرانيين، قد أفادت بأنه تم استدعاء واستجواب أكثر من 50 تاجرًا ومصلحًا لكاميرات المراقبة والمعدات الأمنية على خلفية اغتيال محسن فخري زاده.

وذكرت الوكالة أن جهاز استخبارات الحرس الثوري استدعى هؤلاء الأشخاص خلال الأسبوع الثاني منديسمبر، وتم استجوابهم في مراكز تابعة للحرس الثوري، بما في ذلك بعض المنازل الآمنة التابعة لاستخبارات الحرس.

ووفقا للتقرير، فقد تم الإفراج عن معظم هؤلاء المواطنين بعد ساعات أو أيام من الاستجواب، لكن لا تتوافر معلومات عن وضع بعضهم.

ولم تنشر الوكالة أسماء هؤلاء المواطنين، لكن السلطات الايرانية قد أكدت في وقت سابق عن اعتقال العشرات على صلة بقضية اغتيال فخري زاده، التي تتهم اسرائيل بالوقوف وراءها.

بيلوسي: سنبدأ إجراءات عزل ترامب

رئيسة بلدية واشنطن تطلب تعزيز الأمن أثناء تنصيب بايدن 20 الجاري

واشنطن – "وكالات": طلبت رئيسة بلدية العاصمة الأميركية واشنطن، تشديد الإجراءات الأمنية أثناء مراسم تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن، وذلك بعد أن اقتحم أنصار للرئيس دونالد ترمب مبنى الكونغرس الأميركي (الكابيتول) الأسبوع الماضي.

وقالت رئيسة البلدية ميريال باوزر، إن تنصيب بايدن في 20 من الشهر الجاري سيتطلب "نهجا مختلفا" عن مراسم التنصيب السابقة.

ووصفت باوزر اعتداء الأسبوع الماضي بأنه "هجوم إرهابي غير مسبوق".

وكتبت باوزر في خطاب موجه للقائم بأعمال وزير الأمن الداخلي تشاد وولف قائلة: "بينما أتواصل مع عدد كبير من الشركاء المحليين والإقليميين والاتحاديين لتعزيز التعاون بين أجهزتنا، أحث وزارة الأمن الداخلي على تعديل نهجها خلال التنصيب من عدة جوانب بعينها".

وكان الخطاب صادرا بتاريخ السبت الماضي ونشر أمس الأول.

وفي الخطاب، قالت باوزر إن مقاطعة كولومبيا (منطقة واشنطن العاصمة) ستقدم طلبا "بإعلان ما قبل الكارثة" الذي يسمح بالحصول على مساعدة اتحادية.

كما حثت وزارة الأمن الداخلي على التنسيق مع وزارات العدل والدفاع والمحكمة العليا والكونغرس لوضع خطة لنشر قوة اتحادية لحماية كل المنشآت الاتحادية.

من جانب أخر أعلنت رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي، مساء أمس الأول، استعدادها لبدء إجراءات عزل ثانية ضد الرئيس دونالد ترامب ما لم تتم تنحيته من منصبه خلال أيام.

وأكدت بيلوسي قائلة "سنمضي قدما في تقديم" إجراءات العزل في مجلس النواب ما لم تتم تنحية ترمب بموجب التعديل الخامس والعشرين للدستور.

وقالت نانسي بيلوسي للمشرعين في وقت متأخر، أمس الأول، إنهم سيصوتون أولا على قرار هذا الأسبوع يدعو نائب الرئيس مايك بنس والحكومة إلى عزل الرئيس دونالد ترمب من منصبه قبل الانتقال إلى المساءلة.

وشددت بيلوسي على ضرورة التصرف بصورة طارئة، معتبرة أن "هذا الرئيس يمثل تهديدا وشيكا" للدستور والديمقراطية.

وتابعت "بمرور الأيام، تشتد فظاعة الاعتداء المستمر على ديمقراطيتنا، الذي يرتكبه هذا الرئيس، وكذلك الحاجة الفورية إلى التحرك".

وأفصحت بيلوسي في رسالة أن مجلس النواب من المقرر أن يصوت يوم الاثنين أو الثلاثاء على قرار يحث بنس على اللجوء إلى التعديل الخامس والعشرين للدستور الأميركي الذي يسمح له وللحكومة بإقالة الرئيس إذا كان غير قادر على أداء مهامه الرسمية. وأضافت أنه بعد ذلك "سيمضي مجلس النواب في طرح تشريع المساءلة".

وطلبت رئيسة مجلس النواب الأميركي، في وقت سابق من زملائها الديمقراطيين في المجلس، الاستعداد للعودة إلى واشنطن هذا الأسبوع، فيما يواجه الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الذي أغلق موقع "تويتر" حسابه الشخصي ونبذه عدد من المسؤولين الجمهوريين، مسعى جديدا من الديمقراطيين لعزله بعدما تم اقتحام مبنى الكونغرس من قبل أنصاره ومؤيديه.

وقالت بيلوسي، في رسالة إلى الأعضاء الديمقراطيين، نشرت السبت، بحسب ما نقل موقع صحيفة "ذا هيل" The Hill: "سنواصل الاجتماعات مع الأعضاء وخبراء الدستور وغيرهم"، بعد أن تلقت تعليقات حول كيفية الرد على أعمال شغب يوم الأربعاء، مضيفة: "أحثكم على أن تكونوا على استعداد للعودة إلى واشنطن هذا الأسبوع".

وفي مؤتمر عبر الهاتف استمر لساعات مع التجمع الحزبي لمجلس النواب يوم الجمعة، أعرب المشرعون عن دعم شبه إجماع لمساءلة ترمب.وكان الديمقراطيون وبعض الجمهوريين، قد أعربوا في وقت سابق، عن دعمهم لنائب الرئيس مايك بنس وأعضاء آخرين في مجلس الوزراء، مطالبين بتطبيق التعديل الدستوري الخامس والعشرين لإقالة ترمب، خوفا من احتمال إثارته المزيد من العنف في الأيام المتبقية من رئاسته.

ورغم أنه لم يتبق لترمب في منصبه سوى أيام معدودة، إلا أن تطورات الأحداث تشير إلى أنه قد يتم عزله قبل الـ 20 من الشهر الجاري، الموعد المقرر لتسليم السلطة للديمقراطي جو بايدن.وهددت بيلوسي بمساءلة ترمب للمرة الثانية، ما لم يقدم استقالته "على الفور"، وهي خطوة من المستبعد أن يقدم عليها الرئيس الذي يتسم سلوكه بالتحدي والمواجهة.

وتداول الأعضاء الديمقراطيون بمجلس النواب تهما رسمية قد تفضي إلى مساءلة الرئيس ترمب.

وطلبت بيلوسي أيضا من الأعضاء إعداد مسودة تشريع يهدف لتفعيل التعديل الـ25 بالدستور الأميركي الذي يسمح بعزل الرئيس، إذا أصبح عاجزا عن القيام بواجباته الرسمية.

ولقي الجهد المكثف للإطاحة بترمب من البيت الأبيض دعما من بعض رفاقه الجمهوريين أيضا. ولتفعيل التعديل الدستوري الـ25، يتعين على مايك بنس، نائب الرئيس، وعلى أغلبية حكومة ترمب، إعلانه غير قادر على أداء مهام الرئاسة. ولا يزال احتمال عزل ترمب قبل 20 يناير مستبعدا، نظرا لأن أي مساءلة في مجلس النواب ستفضي إلى محاكمة بمجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون، ولا يزال المجلس في عطلة حتى 19 يناير.

رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي

كوريا الشمالية: انتخاب كيم جونغ أون أمينا عاما لحزب العمال

الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-أون

سيول – « وكالات»: انتُخب الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-أون أمينا عاما لحزب العمال الذي كان يتولى حتى الآن رئاسته، حسب ما أعلنت، أمس، وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية.

ويقول محللون إن تغيير الاسم، وهو أمر رمزي، يهدف إلى تعزيز سلطة كيم في وقت تعاني كوريا الشمالية من سوء إدارة مزمن لاقتصادها وهي أكثر عزلة من أي وقت مضى بسبب فيروس كورونا المستجد.

وكان كيم انتُخب رئيسا للحزب الحاكم خلال مؤتمره السابق عام 2016. والمؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري الذي افتُتح الثلاثاء في بيونغ يانغ، أعادَ إنشاء الأمانة العامة التي تم التخلي عنها في 2016، وعمد أيضا إلى تغيير المسميات الوظيفية وفقا لذلك. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية أن كيم انتُخب أمس الأول «بالإجماع» أمينا عاما للحزب. وأضافت أن «جميع المندوبين عبّروا عن دعمهم الكامل» وسط التصفيق.

يأتي هذا التغيير في اللقب في وقت تعهد كيم الأربعاء تعزيز القدرات الدفاعية لبلاده التي تمتلك قوة نووية. كما اعترف الزعيم الكوري الشمالي بأن «جميع القطاعات تقريبا في اقتصاد البلاد لم تحقق أهدافها»، مُقرًّا بإخفاق سياسته الاقتصادية.

وأصبحت كوريا الشمالية أكثر عزلة من أي وقت مضى بعد إغلاق حدودها في يناير الماضي في محاولة لحماية نفسها من انتشار فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في الصين، جارتها القوية وحليفتها الرئيسية.

وقال آهن شان-إيل، الباحث في المعهد العالمي للدراسات الكورية الشمالية في سيول، إنّ تغيير اللقب «طريقة أخرى غير مباشرة للاعتراف بأنّ الخطط التي تمّ إدخالها عام 2016» بما في ذلك النظام الجديد الذي يشتمل على وجود منصب رئيس «لم تنجح حقًا».

وأضاف «كيم اراد تشكيل صورة جديدة مختلفة عن صورة والده من خلال تحوّله إلى «رئيس» غير أنه يبدو أنه يشعر مجددا بالحاجة إلى التشديد على علاقته بوالده من أجل أن يُعزّز قيادته في هذه الأوقات الصعبة».

وبقي والد كيم، كيم جونغ ايل، الذي توفي عام 2011، امينا عاما ابديا للحزب، وجدّه كيم ايل سونغ مؤسس كوريا الشمالية والذي توفي عام 1994 رئيسا ابديا للبلاد.

كما عيّن مؤتمر حزب العمال مكتبا سياسيا جديدا لا يضمّ كيم يو جونغ، شقيقة كيم الصغرى ومستشارته.

ويهدف مؤتمر الحزب الحاكم إلى تعزيز سلطة النظام ويُتابعه عن كثب الخبراء الذين يحاولون اكتشاف أيّ مؤشّر على حدوث تحوّل في سياسة واحدة من أكثر دول العالم عزلة.